

متفرقات

إضراب في إدارة أعمال «البنائيتة»

قررت الهيئات الطلابية في كلية إدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية الإضراب ابتداءً من الاثنين 21 الجاري، ملوحة بخطوات تصعيدية إذا لم يتم التجاوب مع مطالب طلاب الماستر. وكانت الهيئات قد ناقشت الربط بين الإجازة والماستر، فتوافقت على إلغاء امتحان الدخول المقرر للانتقال إلى مرحلة السنة الأولى ماستر إلى السنة الثانية ماستر مهني، الانتقال من الإجازة إلى الماستر عبر الترفيع التلقائي للطلاب على أساس معدل 10 من 20، والسماح لهم بمتابعة دراسة السنة الثانية ماستر مهني من دون شروط، الانتقال من مرحلة السنة الأولى ماستر إلى السنة الثانية ماستر بحثي عبر امتحان دخول.

عيدية المدارس الكاثوليكية

عشية عيد الأضحى، أعلن أمين عام المدارس الكاثوليكية الأب بطرس عازار أن المدارس الكاثوليكية تتجه إلى إعطاء المعلمين زيادة غلاء المعيشة في آخر الشهر الجاري أسوة بزملائهم في المدارس الرسمية. وقال لـ«الأخبار» إن «القرار أتى نتيجة التوافق بين المدارس ونقابة المعلمين برعاية البطريك بشارة الراعي، وسنترك لإدارات المدارس أن تشرح للجان الأهل الخطوة، وخصوصاً أن البعض من هذه اللجان يتفهم القرار والبعض الآخر يتساءل، لكن بين أن يبقى الطلاب في الشارع وبين أن تتحقق العدالة بين شرائح المعلمين، رغم كل التحديات الخاصة تحديداً في المدارس المجانية، فقد اخترنا الخيار الثاني ونرجو التوصل إلى الصيغ المطلوبة في هذا المجال». وكان عازار قد حدّد عطلة عيد الأضحى في المدارس الكاثوليكية بيومي الثلاثاء والأربعاء.

طلاب القوات: نريد هندسة كيميائية في الفروع الثانية

طالبت مصلحة الطلاب في القوات اللبنانية في دائرة الجامعة اللبنانية رئاسة الجامعة والحكومة الحالية بإدراج اختصاص «بتروشييمي» في كليات الفروع الثانية أسوة بباقي الفروع، إذ قررت رئاسة الجامعة إدراج المادة في كلية العلوم - الفرع الأول في الحدث وكلية الهندسة - الفرع الأول في طرابلس والفرع الثالث في الحدث، من دون أن تُدرج هذه المادة في أي من كليات الفرع الثاني. وطلبت الدائرة توضيحاً لهذه الخطوة، لكي تبقى الجامعة اللبنانية جامعة كل اللبنانيين من دون تمييز.

(الأخبار، وطنية)

تكون صلاحية القتل في يد أحد». وربما، من أعطى الحياة هو الأجدد بأخذها، ولا يمكن أن تؤخذ بمرسوم. هذا أولاً، أما ثانياً، فهي التي تتعلق بأسباب الجريمة، وقد تكون أسباباً اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية وهذه «ليست مسؤولية القاتل وحده، هي أيضاً مسؤولية المجتمع والدولة». ولذلك، على الجميع تحملها. هذا ما تقوله يونان. وعلى هذا الأساس، مطلوب إلغاء العقوبة. وهذا لا يعني «أننا لا نرفض الجريمة بل نرفض معالجتها بجريمة أخرى». تقول منسقة النشاط هلا أبو علي: هل تعرفون ما الذي يعنيه هذا التعبير؟ يعني بأنه بقدر الحزن على الجريمة الأولى، يجب أن يكون الرفض للجريمة الثانية راسخاً. وقد يسأل البعض كيف ننقص من قاتلينا؟ وسيكون الجواب «بالقانون، وهناك سبل كثيرة منها السجن المؤبد والأشغال الشاقة...». هذه كلها تبقى أفضل من الإعدام لسبب واضح.. أن مراسيم الإعدام هي مراسيم قضائية - بشرية. والأخيرة قد تحتمل الخطأ، وهو ما لا يمكن تصحيحه. فماذا لو تبين بعد وقت من الموت أن «المجرم» كان بريئاً؟ كيف نعود عن خطئنا؟ هل يوقف الاعتذار الموتى؟

لكل هذه الأسباب، «لا للإعدام»، تقول سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجلينا إيخورست. سفيرة الاتحاد الذي وضع شرطاً لقبول الدول في منظومته بأن تكون ملتزمة بإلغاء عقوبة الإعدام. وهو ما شدد عليه المحامي الفرنسي ريشار سيديو الرفض بقوة للإعدام «الذي لا ينال إلا من الفقراء».

وللصغار الذين شاركوا في الدعوة لإلغاء الإعدام آراء، منهم من تلاها على المنبر مؤكداً على الدعوة. ومنهم من كتبها رسالة للمحكومين وأودعها الصندوق عليها تصل إلى هناك. إلى المكان الذي لا يصله النور.

لكان الوصول إلى إلغاء العقوبة أمر مفروغ منه. ثمة حاجة إلى الإقناع «لا تتحقق بفترة قياسية»، وتابع يونان. وللإقناع وسائل، منها أن «القتل لا يلغى الجريمة إنما يلغى قاتلاً». وما تفعله الدولة بتطبيقها حكومة الإعدام لا يصنع العدالة. فهي تقتل. يعني أنها تفتعل جريمة... وجريمتان لا تصنعان عدالة. هكذا، يقول وليد صليبي. باختصار، عندما تقتل الدولة لا تعالج. ولهذا السبب، ثمة حاجة ماسة لسفوف الوهم «الراسخ»، بأن ثمة رابطاً بين عقوبة الإعدام وتخفيف نسبة الجريمة. وفي هذا الإطار، يشير وزير العدل شكيب قرطباوي إلى أن التجارب «أثبتت أن العكس هو الصحيح، ففي كندا مثلاً، انخفضت نسبة الجريمة بعد عام واحد من إلغائها عقوبة الإعدام». وهذا ثابت

الخطأ القضائي عندما يحدث لا يحتمل التصحيح

في أماكن أخرى، وقد تكون إيطاليا هي الدليل، وهي الدولة الأولى التي ألغت العقوبة. ثمة أمثلة أخرى، في المقابل، تكساس الأميركية مثلاً. هذه المدينة التي يكتر «مجرموها» بقدر ما تمارس هي فعل القتل.

ولا يقف الإقناع عند هذا الأمر، فهناك الكثير من الأسباب، لعل أهمها مسألة «الحق بالحياة التي هي أول حق من حقوق الإنسان والتي هي فوق القانون». ومن هنا، تأتي حاجة ماسة أخرى «لأن لا

قد يكون ما حدث أمام العدالة مشوقاً. يبعث على الأمل. لكن، إذا ما نظرنا إلى مشاريع القوانين المكعدة في أدرج المجلسين اللبناني والسوري، سنفقد حينها الأمل. ففي شباط الماضي، تقدم وزير العدل شكيب قرطباوي بمشروع حول إلغاء عقوبة الإعدام إلى مجلس الوزراء. مرت ثمانية أشهر، ولم يطرح المشروع للمناقشة، لا بسبب استقالة الحكومة، في آذار، بعد شهر من طرحه. ضب سريعاً، كمشاريع كثيرة سابقة، بدأتها الحملة بمشروع قانون ما قبل العام 2000 إلى المجلس النيابي، وآخر للنائب إلي كبروز وثالث تقدم به عشرة نواب في العام 2008 وغيرهم الكثير. وجميع هذه القوانين لم تطرح للمناقشة. وقد يصيح السبب مفهوماً أكثر، عندما نعرف أن الدولة اللبنانية لا تزال واحدة من الدول القليلة جداً التي جمدت عقوبة الإعدام ولم تلغها. وإن كانت الدولة أقرت تعديلاً لقانون تنفيذ العقوبات في العام 2011، بحيث منح قاضي تنفيذ العقوبات حق تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، شرط ارتباطها بحسن السلوك والتعويضات الشخصية وإعلام أهل الضحية، إلا أن هذا التعديل لم يطبق بعد بحق هؤلاء المحكومين، والبالغ عددهم 54 محكوماً.

برغم هذا الواقع الثابت على حاله من الجمود، «لا بد من النضال»، قالت أوغاريت يونان، ممثلة الحملة الوطنية في المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس في إحدى قاعات المحكمة في قصر العدل، يونان، ومجموعة من الناشطين الذين بدأوا قبل 16 عاماً هذا النضال، لا يزالون في البداية، إذ ليس من السهولة بمكان إقناع الناس. فكيف ستقنع أهالي الضحايا بأن الجريمة لا تلغى بجريمة أخرى؟

ليس سهلاً. لكن، لو استند هؤلاء، والدولة معهم إلى الأساس الذي يقول «إن الجريمة لا تعالج بجريمة أخرى»،

أملاك عامة

منشآت النفط في البداوي تتحول إلى مقبرة

عبد الكافي الصمد

مطلع الشهر الجاري، أقدم مواطنون لبنانيون وسوريون، بعضهم مسلح، على هدم السور الخارجي لمنشآت نفط طرابلس الموجودة في البداوي، بعرض يصل إلى ستة أمتار. وقاموا عنوة بتحويل جزء من هذه المنشآت إلى مقبرة. دفنوا فيها امرأة سورية نازحة متوفاة، وعمدوا قبل أيام إلى دفن امرأة أخرى فيها.

قضية الاعتداء على منشآت وإملاك عامة، بهذا الشكل، نالت قسطاً كبيراً من الاهتمام والمتابعة. وحسب المعلومات المتوافرة فإن المدير العام لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني سر كريس حليس، أجرى اتصالات بوزير الداخلية مروان شربل وبمخفر درك التعقور الموجود داخل المنشآت، وضباط في الجيش اللبناني موجودين داخل المنشآت وقربها حيث يوجد حاجز للجيش، من أجل منع التعدي على المنشآت، إلا أن أحداً لم يتدخل لوقف التعديات وإعادة بناء السور، بعدما تضاربت المعلومات لدى كل طرف عن أن بلدية البداوي طلبت من إدارة المنشآت قطعة أرض لهذه الغاية، وأن موافقة مبدئية أعطيت لها.

وكان وزير الطاقة والمياه جبران باسيل تبليغ بالاعتداء، وقام برفع كتابين إلى كل من وزير الداخلية والبلديات وإلى رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل، أبلغهما بالحادثة التي تمت «دون حسيب أو رقيب»، معتبراً أن «الاعتداء يشكل سابقة خطيرة واعتداءً فاضحاً على أملاك الدولة الخاصة وعلى مرفق عام حيوي، خاصة وأن وزارة الطاقة والمياه هي في صدد إعادة تأهيل المنشآت وإنشاء مجمع نفطي

كبير، وأن مثل هذا الاعتداء السافر من شأنه أن يعرقل عمل الوزارة».

وطالب باسيل من وزير الداخلية «التدخل بالسرعة وإجراء اللازم لرفع هذا التعدي عن المنشآت، محافظة وصوناً لهذا المرفق العام الحيوي»، بينما طلب من رئيس هيئة القضايا «اتخاذ صفة الادعاء الشخصي وتقديم شكوى جزائية ضد أي شخص يظهره

التحقيق فاعلاً أو محرصاً أو متدخلًا». ينفي رئيس بلدية البداوي حسن غمراوي مسؤوليته عن هذا الاعتداء. وأوضح لـ«الأخبار» أن «القضية بدأت عندما توفيت امرأة من النازحين السوريين في البداوي، ولم يعرف أهلها أين يدفنونها، فقاموا بعد تشاور بينهم وبين بعض الأهالي بدفنها في العقار رقم 105 داخل المنشآت مجاور للأوتوستراد الدولي، وهو عقار مهممل منذ

مدة طويلة، فكسروا سورهم ودفنوا المرأة داخله، ثم دفنوا امرأة أخرى داخله بعد ذلك بأيام». يقول غمراوي إنه يرفض «التعدي على الأملاك العامة، أو القيام بأي خطوة تخالف القانون»، إلا أنه يبرر ما حصل «فماذا أفعل في هذه الحالة التي فرضت نفسها أمراً واقعاً أمامي، هل أواجه الأهالي بالقوة؟ وهل ندفن الموتى داخل البيوت أو على

السطوح؟ الوضع الإنساني الدقيق جعلنا مضطرين أن نعض نظرنا عما يجري من مخالقات». يستغرب غمراوي كيف أن الدولة اللبنانية «التي عجزت عن إيجاد حلول لمشكلة النازحين السوريين، تريد من بلدية صغيرة وضعيفة الإمكانيات أن تحل قضيتهم، وإذا حصل تقصير غير مقصود منها تحمّلها المسؤولية»، طالباً «مجيء فرق تفتيش إلى البداوي لتكشف وتعاين المشاكل التي نعانىها وأن يجدوا حلولاً لها، شرط أن يعملوا على تطبيق هذه الحلول وتنفيذها، لا أن يضعوها على الورق ثم يغادروا».

وفي السياق التبريري نفسه، أشار غمراوي إلى «أن منشآت النفط تعرضت في السنوات الماضية إلى عشرات التعديات على أملاكها العامة، فلماذا لم يروا إلا هذه المخالفة، التي ارتكبت لأسباب إنسانية وليس لأسباب نفعية أو شخصية»، متهما الوزير باسيل بشن حملة على بلدية البداوي «سببها أنه يتصرف بكيدية تجاهنا بعد مواقف اتخذناها ضد قرارات أصدرها بما يخص المنشآت، منها توظفات داخلها لم يراع فيها أهالي البداوي»، داعياً إياهم إلى أن «ينقل النازحين السوريين إلى البترون لنراه كيف سيعالج مشكلتهم، بدل التنظير علينا من بعيد». ورأى غمراوي أن «ترك المشكلة بلا حل والافتقار بالمواقف الإعلامية واتهام جهات وأشخاص بمخالفة القانون، هي نظرة قاصرة»، وقال «راجعنا مسؤولين في الدولة ووزراء من أجل مساعدتنا في قضية مقبرة، سواء من داخل المنشآت أو بالتعاون مع البلديات المجاورة، لكن بلا نتيجة».

عز الدين غمراوي، مدير عام منشآت النفط في طرابلس، في دور الإنداء الأوروبي، وأعلن عن البدء بالتنفيذ الفورية وورش عمل لفتح مدينة كيدر موندو في كل من إسبانيا وألمانيا ونمسايا والجزر الأخرى في باقي دول الإنداء الأوروبي، كما أعلن أنه من المتوقع افتتاح أول خمسة فروع لمدينة كيدر موندو خلال فترة زمنية لا تتجاوز تسعة أشهر.

وأكد غمراوي في كلمته، أن منشآت النفط الأوروبية، تسعى لإيجاد المصغرة الأكثر تنوعاً في العالم إلى أكبر عدد من الدول، مضيفاً بذلك أنها جزءاً من مفهوم التنمية والتربية الذي يرافق نه وسعي إلى نشره من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

كيدر موندو "مدينة التربية والترفيه" المتبركة تفتح أبوابها في 20 دولة في أوروبا!

كيدر موندو مدينة الترفيه والترفيه تفتح أبوابها في 20 دولة من دول الإنداء الأوروبي وذلك من خلال اتفاقية الشركة مع مجموعة شركات دعمش والشركات الأممية.

قام نشيد علي كرما رئيس مجلس إدارة شركة كيدر القفصا وممثل مفوض كيدر موندو ورئيس مجلس إدارة شركات دعمش والشركات الأممية في استانبول محمد ياسين دعمش بتوقيع اتفاقية شركة وذلك ضمن خطة مشتركة مستقبلية للتوسع في دول الإنداء الأوروبي، ثم حفل التوقيع بتاريخ 8 تشرين الأول 2013 في مكاتب مجموعة شركات دعمش والشركات الأممية في وسط بيروت وحضره عدداً من أعضاء مجلس إدارة ومسؤولين من كلتي الشركتين.



أعضاء مجلس الإدارة في شركة كيدر موندو في صورة جماعية